

فان يملك الدين
المجلس ثم العرف والسلم
وكان احد راسه مال السلم
فان لا يملك السلم
وان اشترى قبل يملك السلم
الصرف والسلم لغو
لأن القصد من السلم
في القصد من السلم
في القصد من السلم

بما لا يكون
بما لا يكون
بما لا يكون

الموعود اذا كان الدين
فلا يكون مضمونا بالدين
لان الظاهر ان لا يكون الدين
في المجلس نقد نقد وان
اذا رهن برأس مال السلم
قبل الافتراق فالرهن قد استوفى
المهون ويجوز هلاك المهون
التفصيل لا يشارك في الرهن
هلك الرهن يصير مستوفيا
م و رهن السلم فيه رهن
الشيء مهونا بالسلم فيه
بالبدل اي يكون لرب السلم
واس المال م ولو هلك رهنه
رهن السلم اليه عند رتب السلم
السلم فهلك الرهن في يد رتب السلم

لان القصد من السلم
في القصد من السلم
في القصد من السلم

بما لا يكون
بما لا يكون
بما لا يكون

بما لا يكون
بما لا يكون
بما لا يكون

بما لا يكون
بما لا يكون
بما لا يكون

اي يكون على رب السلم ان يؤدي الى المسلم اليه مقدار الطعام
السلم فيه لان اذ هلك الرهن صاد كان رتب السلم استوفى
السلم فيه ثم فسخ العقد فعلى رب السلم اداء السلم فيه
الى السلم اليه م و بدین عليه عبد طفله م اي يصح الرهن
بدین على الاب عبد طفله هذا عندنا وعند ابن يوسف
و من فرجهما الله لا يصح وهو القياس اعتبارا بحقيقة
الايفاء و وجه الاستحسان ان حقيقة الايفاء ان الله
ملك الصغير بلا عوض في المال وفي هذا نصب حافظ
للماله مع بقاء ملكه م و بمن عبد او حلا و زكية ان ظهر
العبد حرا او لخل حرا و الزكوة مية م اي اشترى عبدا
او غدا او شاة مذبوحة و رهنه بيمين المشتري وهو
عشرة دراهم مثلا شيئا ثم ظهر العبد حرا لخل حرا
و الشاة مية فالرهن مضمون اي ان هلك و قيمته
عشرة دراهم يرد بها الى الرهن وان كانت قيمته اقل فعليه
القيمة لان رهنه بدین واجب طاهرا م و يبذل صلح
عن الكار ان اقر ان لا دين م صلح مع الكار و رهن
ببذل الصلح شيئا ثم تصاد قاع ان لا دين فالرهن

و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله

و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله

و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله

و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله
و رهنه بدین عليه عبد طفله